



European
University
Institute

ROBERT
SCHUMAN
CENTRE FOR
ADVANCED
STUDIES

Issue 2018/09
June 2018

POLICY BRIEF



Middle
East
Directions

الحرب في درنة: ما الذي يحدث اليوم، وماذا سيحدث غدا؟

الزبير سالم

كما كان منتظرا بعد "تحرير" مدينة بنغازي وفي الذكرى الرابعة لانطلاق معركة الكرامة (7 مايو) أعلنت القوات المسلحة العربية الليبية¹ عملية عسكرية جديدة، هدفها مدينة درنة، المدينة الجبلية شمال شرق ليبيا، والوحيدة في شرق ليبيا خارج سيطرتها، جاءت هذه الحملة العسكرية بعد حصار دام قرابة 3 سنوات، وفشل محاولات مصالحة محدودة، الهدف المعلن للحملة هو تخليص المدينة من الإرهاب والارهابيين.

تحاول هذه الورقة الإجابة على أسئلة رئيسية حول الأزمة في مدينة درنة: بداياتها وتطوراتها المستمرة وتأثيرها المتوقع محليا ووطنيا، استكمالاً لورقة سياسات سابقة أعدها الكاتب² وتقديما لمقترحات لصانعي القرار الساعين إلى تقليل التداعيات السلبية للحملة العسكرية الجديدة، ولاستعادة حكم محلي شرعي وفعال داخل المدينة.

1. ما يُسمّى بالقوات المسلحة العربية الليبية أو الجيش الوطني الليبي، هي الاسم الذي أطلقه الضابط العسكري خليفة بلقاسم حفتر، على قواته التي أنشأها بعد عملية الكرامة. تضم هذه القوات تحالفا بين عسكريين سابقين ومجموعات قبلية ومتطوعين شاركوا في الحرب على المتشددّين الذين تنامي ظهورهم في شرق ليبيا منذ 2011.

2. نشر الكاتب شهر يناير الماضي ورقة سياسات، بعنوان "أزمة درنة: فرص المصالحة في خضمّ الحرب". برنامج مسارات الشرق الأوسط، الجامعة الأوروبية. فلورانس - إيطاليا، 2018
http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/50145/PolicyBrief_34MED%28Arabic%29.pdf?sequence=4&isAllowed=y

ما الذي نعرفه عن الأطراف المتنازعة؟

تضمّ الأطراف المتحاربة في درنة، من الطرفين، خليطاً متنوعاً من العسكريين والمدنيين، مع تنوّع خلفياتهم الدينية والقبلية. تضمّ قوّات القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية، قوّات الصاعقة وهي الطرف الأكثر تنظيماً؛ دفعات حديثة التخرج من الجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة، جلهم من الشباب؛ إضافة إلى كتيبة تعرف بأولياء الدم والتي ينطوي تحتها مدنيون من قبائل مختلفة، يقولون إنهم أقرباء لضحايا تمّ قتلهم على يد الجماعات الإرهابية، والتي تتخذ درنة مقراً لها. كما تجمع الكتيبة أيضاً مليشيات قبلية، إذ تحظى الحرب على درنة بتأييد واسع من القبائل المجاورة للمدينة، والمساندة للقوات المسلحة. كما توجد كتيبة سلفية مدخلية، تعرف باسم كتيبة طارق بن زياد لم تدخل القتال بعد، ووظيفتها الرسمية مكافحة الإرهاب والظواهر الهدامة.

على الطرف الآخر، نجد مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها "الطرف الأبرز والأكثر ثقلاً، والمتهم بموالته لتنظيم القاعدة. قام "الشورى" بحلّ نفسه وأعلن تأسيس "قوّات حماية درنة" (11 مايو 2018) مباشرة بعد إعلان المشير خليفة حفتر ساعة الصفر للحرب على المدينة (07 مايو). ليس من الواضح إذا كان قرار الحلّ يعكس آراء جميع أعضاء مجلس الشورى، أم أنّ هناك انقسامات حول ذلك. أمّا عن أسباب حلّ الشورى وتغيير اسمه، فقد يكون ذلك محاولة منه لفتح باب الإنضمام أمام المقاتلين المحليين غير أعضاء المجلس، واعتبار أيّ مقاومة عسكرية داخل المدينة هي جزء من هذه القوّات. وكذلك هروبا من مصطلحات "شورى" و"مجاهدي" المتعلقة بالتنظيمات الإسلامية المتهمه بالإرهاب، وتصوير التنظيم الجديد كتنظيم مدني يحاول الدفاع عن المدينة ضد مقتحميها. "شورى درنة" يضمّ أساساً أعضاء سابقين من كتيبة شهداء بوسليم، وأفراداً معدودين من تنظيم أنصار الشريعة المنحلّ. وهناك أبناء عن وجود مقاتلين أجنب في صفوف "الشورى" خاصة من دول جوار ليبيا، تونس ومصر. تشمل قوّات حماية درنة أيضاً بعد إعلانها بداية مايو، شبّاباً متعاطفاً معهم، ومناهضين للقوّات المسلحة العربية الليبية. فقد كان للسياسات التي اتبعتها القوات المحاصرة للمدينة طيلة الشهور الماضية، دوراً كبيراً في أذية سكّانها واستعدادهم وسوء معاملتهم، باعتبارهم إرهابيين أو متسترين على إرهابيين. ويعتبر فشل خطاب القوات المسلحة أثناء حصارها درنة، في عزل موقفها من شورى درنة عن بقية المدينة؛ الخطأ الأكبر لها في التعامل مع الأزمة.

هذه التقسيم، يوضّح لنا أنّ هناك أكثر من مستوى للنزاع حول درنة: فهناك مستوى قبليّ، وعسكريّ، ودينيّ. المستوى العسكري بين القيادة العامة برئاسة المشير خليفة حفتر، وبين شورى درنة ومناصريه؛ مستوى قبليّ بين أفراد من قبائل مؤيِّدة للقيادة العامة تتهم قبائل درنة وعائلاتها بإيواء المتطرفين، وتسعى للتأثر من القتلة؛ ومستوى دينيّ بين السلفية المدخلية المناصرة للقيادة العامة للقوّات المسلحة، وشورى درنة الذي يعتبر إفتاء طرابلس مرجعيته الدينية، والمتهم بموالته للقاعدة، والذين تعتبرهم المدخلية خوارجاً وكفاراً واجبّ قتالهم.

ما الذي حدث : كيف وصلت الأمور إلى هنا؟

شهدت مدينة درنة بعد فبراير 2011 ظهوراً مستمراً لجماعات دينية متشدّدة، قامت بتنفيذ العديد من الأعمال الإرهابية داخل وخارج المدينة. وصل الأمر إلى إعلان المدينة ولاية تابعة لتنظيم داعش "ولاية برقة". كما قامت هذه الجماعات، إضافة إلى شورى درنة المنحلّ، بمحاربة القيادة العامة للقوّات المسلحة في بنغازي بعد إعلان عملية الكرامة منتصف مايو 2014. ونتيجة لمحاربة هذه الجماعات حفتر، والانقسامات السياسية الواسعة لممثلي مدينة درنة، وغياب حضور قبلي مؤثر فيها؛ ظهرت المدينة كمعارضة لحفتر، وتمّ حصارها قرابة 3 سنوات عبر قوّات مساندة للقوات المسلحة، أبرزها المليشيات القبلية. وقبل أن يتمّ رسمياً إعلان الحرب على درنة (7 مايو) لم تتوجّه أيّ قوّات رسمية للقوّات المسلحة العربية الليبية للحرب على المدينة.

ما الذي يطمح حفتر إلى تحقيقه؟ ولماذا درنة مهمة؟

سيطرة القيادة العامة للقوات المسلحة على مدينة درنة، تعني بسط نفوذها على الشرق الليبي بالكامل، والقضاء على أهم وآخر معاقل الإرهاب في نظرها، وآخر مركز للمعارضة السياسيّة لها في شرق البلاد. ما يعني زيادة الرصيد السياسي والشعبي للقوات المسلحة العربيّة الليبيّة وقائدها المشير حفتر، في حال مشاركته في أيّ تسويات قادمة. ولأنّ المدينة في نظر الليبيين، ولتاريخها الطويل مع التطرف الدينيّ، تمثل حاضنة للإرهاب والجماعات المتشدّدة، فالسيطرة على المدينة تحمل رمزية خاصّة في حرب القوّات المسلّحة على الإرهاب. خصوصا وأنّ النائب العام الليبي في طرابلس، أصدر أوامر قبض لأكثر من 800 شخص في قضايا تتعلق بالإرهاب، منهم 260 شخصا قال إنهم متواجدون في درنة. أيضا، وفي حال تمّ عقد الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانية شهر ديسمبر القادم كما نصّ الإعلان السياسيّ المشترك للأطراف الليبيّة الفاعلة بباريس (مايو 2018)؛ فإنّ السيطرة على درنة، وبالتالي الشرق الليبي بالكامل، يمثل ورقة ضغط سياسية قد يلعبها المشير حفتر، سواء بإقصاء خصومه السياسيّين أو حتى تعطيل إجراء هذه الانتخابات. أمّا دوليا، فالحليف الأبرز للقوات المسلحة، دولة مصر، والتي تابع إعلامها الرسميّ معركة درنة عن كثب؛ فإنّها ترى المدينة القريبة من حدودها مع ليبيا (أقلّ من 270 كم) مصدر تهديد لأمنها القوميّ. كما سبق وصرّحت السلطات المصرية وجود إرهابيين ارتكبوا اعتداءات على أراضيها تزعم أنّهم مقيمون في درنة. وبغضّ النظر عن حقيقة هذه الإتهامات، فإنّ تعزيز قوة وسيطرة القوّات المسلحة العربيّة الليبيّة، الحليف المركزي لمصر في ليبيا، مكسب كبير لها. إضافة إلى أنّ هذه التصريحات قد تكون صرفا للانتباه عن التحديات المحليّة الأمنية الكبرى التي تواجهها مصر في ملف مكافحة الإرهاب.

ما الذي يحدث الآن: المعطيات على الأرض؟

حصيلة القتلى من المدنيين بالعشرات، وفي تزايد مستمرّ. معظمهم بسبب القصف العشوائي والنيران غير الموجهة من طرف القوّات المسلّحة والقوات المساندة لها، أو الألغام الأرضيّة التي حوّطت المدينة، والتي زرعتها قوّات حماية درنة/مجلس الشورى من المناطق التي انسحبت منها، على غرار ما حدث في بنغازي. الحالة الإنسانيّة في المدينة مزرية جدا، ولم يُسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقديم المساعدات اللازمة (تنسيقية الشؤون الإنسانية في البعثة الأممية) مع انقطاع متكرّر للتيار الكهربائي وغياب للاتصالات، وقطع لإمدادات الماء بعد استهداف محطة التنقية. كذلك تشهد المدينة نقصا حادا في اللوازم الغذائيّة والدوائية، وعجز المستنشفى الوحيد بالمدينة عن تقديم المساعدات اللازمة بعد تزايد أعداد الجرحى والقتلى، وصعوبة نقلهم خارج المدينة. كما شهدت المدينة أيضا نزوح أكثر من 2000 عائلة منذ بداية الحرب (تنسيقية الشؤون الإنسانية في البعثة الأممية) وأضرار كبيرة للبنية التحتية.

القوّات المسلحة والقوات المساندة لها في تقدّم مستمرّ، وتسيطر على أجزاء كبيرة من المدينة في أقلّ من أسبوع من الاشتباكات المباشرة داخل المدينة، مع غطاء جويّ مكثّف منذ الأيام الأولى للحرب، وهجوم أرضي ومدفعي متصاعد. مع انسحاب مفاجئ دون قتال يُذكر لقوّات حماية درنة/مجلس الشورى، التي تراجعت إلى الخلف، وتمركزت في أحياء وسط المدينة، المكتنّزة سكانيّا، والتي تشهد معارك شديدة. يعزو بعض المحلّلين العسكريّين سبب هذا الانسحاب، إلى اعتمادهم الكبير على المفخخات التي تفجّر عن بعد، والتي فقدت قيمتها بعد قطع تغطية شبكات الإتصال عن المدينة منذ اليوم الأوّل للاقتحام. وهذا يطرح سؤال مصير هذه المفخخات بعد توقف الاشتباكات وعودة التغطية، وتأثيرها على استقرار المدينة.

3. شملت هذه الأطراف: رئيس حكومة الوفاق الوطنيّ طرابلس، رئيس مجلس النواب طبرق، رئيس المجلس الأعلى للدولة طرابلس، والقائد العام للقوّات المسلّحة العربيّة الليبيّة، إلى جانب المبعوث الأمميّ.



المدينة تشهد انقسامًا كبيرًا بين مؤيّد للقيادة العامة للقوات المسلحة، ومناصر لقوّات حماية درنة/مجلس الشورى. هناك أحياء أعلنت انحيازها إلى القيادة العامة، وطرد مقاتلي "شورى درنة" مثل "شيجا الغربية" و"الساحل الشرقي" و"باب طبرق". الأخيرة شكّلت كتيبة عسكرية أسمتها "البركان" وأعلنت انضمامها للقوات المسلحة العربية الليبية، في سيناريو مشابه لأحداث 2011. انحياز هذه المناطق، ومثلما حدث في بنغازي، ساعد على تقدّم قوّات القوّات المسلّحة، وبسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من المدينة، دون قتال يُذكر.

وعكس ما حدث في حرب شوري درنة على داعش منتصف 2015، فإنّ المناصرة المحلية من المقاتلين المحليين قليلة هذه المرّة. فلم تشهد صفوفهم انضمام أعداد كبيرة من الشباب والمواطنين. قد يكون ذلك بسبب معرفتهم انعدام التكاثر بين القوّتين، خصوصا مع قوّة الغطاء الجوّي، وكذلك عدم حمل هؤلاء أيّ أيّدولوجيا ليستميتوا في الدفاع عنها.

على المستوى الوطنيّ، يلاحظ غياب حلفاء للمدينة في الشرق الليبيّ، مع تعاطف كبير مع الأزمة في درنة في غرب ليبيا. فالمدينة تتبع إداريا وسياسيًا حكومة الوفاق الوطنيّ بطرابلس. أصدر مجلس الدولة، والمجلس الرئاسي، ودار الإفتاء طرابلس بيانات وتصريحات مندّدة بالحرب على درنة، ومطالبة بوقف التصعيد العسكري. ورغم كلّ هذه المناشدات لم يتغيّر شيء على الأرض، ممّا يوضّح الانعدام الكلي لوسائل الضغط المحلي على المشير خليفة حفتر، وأنّ حكومة طرابلس معزولة لا حضور لها ولا تأثير في المنطقة الشرقية. بينما تركّز الاهتمام الدوليّ (السفارة الإيطالية بطرابلس - السفير البريطاني لدى ليبيا - البعثة الأممية - البرلمان الأوروبي) على الوضع الإنسانيّ وضرورة سلامة المدنيين، دون التطرّق إلى مشروعية الحرب أو سياقها.

ما الذي سيحدث؟: ما بعد سقوط درنة

من الواضح أن سيطرة القوّات المسلحة العربية الليبية والقوات المساندة لها على مدينة درنة، هي مسألة وقت، والمعركة محسومة لصالحه، خصوصا بعد اختيار معظم أهالي درنة عدم مناصرة "الشورى". وبالرغم من أننا قد نشهد في أيّ لحظة إعلان التحرير الكامل للمدينة، ولكن هذا لن يعني الاستقرار العسكري فيها على المدى القريب والبعيد. فقد تستمرّ حرب الشوارع والمناوشات فترة طويلة، خاصة والبيئة الجبلية للمدينة من الكهوف والجبال والطرق الوعرة التي لا يمكن للمركبات العسكرية والمدينة دخولها؛ قد تساعد "شورى درنة" على الهروب والاختباء والمناورة لفترات طويلة، مثلما حدث سنة 1996 في هجوم قوّات القذافي على متطرفين تحصّنوا بالمدينة. وبالرغم من سيطرة القوّات المسلحة والقوّات المساندة لها على معظم أحياء المدينة، وانحصر المعركة في مربع أخير؛ إلا أنّه، وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة، لم يتم القبض على أيّ قياديّ من شوري درنة، الأمر الذي قد يشير إلى هروب بعضهم مسبقا خارج المدينة، إلى الجبال، أو ربما تمكنهم من الوصول إلى مناطق ومدن بليبيا، التي لا سيطرة للقوات المسلحة عليها.

المليشيات القبليّة، وخصوصا كتيبة "أولياء الدم" والتي لا تتبع القوات المسلحة العربية الليبية، رسميًا، ستمثّل مصدر قلق لسكّان المدينة. هذه الكتيبة هي من أبرز مناصري القوّات المسلّحة، وكانت القوّة الرئيسة التي ساهمت في حصار المدينة قرابة 3 سنوات، وشاركت في عملية اقتحامها. من المتوقع أن يقوم المدنيون في هذه الكتيبة بالبحث عن الثأر، والقيام بعمليات تصفية واغتيال لمن تعنّد تورطه في قتل أبنائها، في ظلّ الشكوك حول قدرة القيادة العامة على السيطرة الكاملة عليها. وإن استمرّ وجود ونشاط هذه الكتيبة بعد سقوط درنة، سيكون ذلك تحديا كبيرا لمسار المصالحة المحليّة، المفترضة، للمدينة وسكّانها مع ضواحيها، وضررا أكبر بالنسيج الاجتماعيّ الهشّ، على أساسات جهويّة وقبليّة. أمّا قوّات القيادة العامة، فستقوم بعمليات اعتقال واسعة للمطلوبين. وقد بدأت في ذلك بالفعل، منذ اليوم الأوّل لدخولهم المدينة. كتيبة أخرى ستكون مصدر قلق لسكّان المدينة، وهي كتيبة "طارق بن زياد" السلفية المدخليّة، والمدخليون عموما. فكما حدث في بنغازي، من المتوقع أن تشهد تنافسا على المساجد وتدمير التراث الصوفي من الزوايا والأضرحة.

على صعيد التمثيل السياسيّ للمدينة فمن المتوقع استمرار التنافس على الشرعية السياسيّة بين المجالس المحليّة



المتصارعة. هناك مجلسان يمثلان المدينة: المجلس المحلي المنتخب (انتخابات 2012) التابع لحكومة الوفاق بطرابلس، والمجلس البلدي المكلف التابع للحكومة المؤقتة البيضاء، والذي تمّ تعيينه من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة (يناير 2017). على المستوى المحلي، إقصاء المجلس المحلي المنتخب، أمر محتمل جدًا، فالقيادة العامة للقوات المسلحة تتهمهم بالتستر على الإرهاب والمواولة لحكومة غير شرعية، وبعضهم مطلوبون من القوّات المسلحة. هذا الأمر، سيُعطي للبلدي المكلف مساحة للعمل داخل المدينة، وتقديم نفسه كمثل لها لفترة مؤقتة، حيث من المتوقع أن يتمّ تعيين حاكم عسكري للمدينة وتهميش المجلس المحلي. الأمر الذي يُعارضه تماما رئيس المجلس المنتخب التابع لحكومة الوفاق، المقيم بطرابلس، والذي يقمّ نفسه الممثل الوحيد للمدينة، ويعتبر إقصاء المجلس المنتخب وملاحقة أعضائه اغتصابا لإرادة المدينة وازغامها سياسيا وعسكريا⁴.

على المستوى الوطني، فالمؤسسات الرسمية في غرب ليبيا، جميعها، أبدت رفضها التامّ للحرب على درنة، وطالبت بوقفها فوراً، الأمر الذي تجاهلته القيادة العامة تماما. التصعيد السياسي بين حكومتي شرق وغرب ليبيا، قد يعني زيادة العراقيل في مسار المفاوضات نحو التوافق، وتحدياً جديداً للانتخابات المزمع عقدها شهر ديسمبر من هذا العام.

على المدى البعيد، يبدو خطر إعادة ظهور التشدد الديني في درنة واردا. فللتطرف جذور تاريخية في المدينة، منذ ثمانينات القرن الماضي. هذه الجذور هي التي ساهمت في تحويل المدينة إلى حاضنة للجماعات المتطرفة بعد حرب فبراير 2011. ولن يكون مفاجئاً ظهور جماعات دينية متشددة جديدة، خصوصا إن استمرت سياسات الإقصاء السياسي، وممارسة العنف والاعتقالات التعسفية، والتضييق الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من السياسات المشابهة التي مارسها القذافي على سكان المدينة في تسعينات القرن الماضي. من المهمّ للمشير خليفة حفتر أن يعي خطورة هذا الأمر وتهديده على استقرار المنطقة الشرقية بالكامل. وفي حال تمكّن مناهضو حفتر من الهرب خارج درنة، فقد نرى انضمامهم إلى الجماعات المتطرفة التي تشهد في المنطقة الوسطى بليبيا، نشاطا متكررا ومتزايدا، خصوصا بعد طردهم من سرت وبنغازي، وعلى رأسهم تنظيم "داعش" الذي أعلن مسؤوليته عن 4 عمليات تفجيرية في أقلّ من شهر، بينها عمليات في طرابلس ومصراته وإجدابيا. ممّا يعني ضرورة اتخاذ تدابير أمنية مكثفة في مدينة سرت وما جاورها؛ تحسبا لأيّ نشاط جديد لهذه الجماعات.

سيطرة القوّات المسلحة على المنطقة الشرقية بالكامل بعد سقوط درنة، يطرح مسألتين مهمّتين، المسألة الأولى: ما هو مستقبل حفتر ومصير حربه على الإرهاب بعد سقوط ما يعتبره، آخر وأهمّ معقل للتشدد الديني في المنطقة الشرقية؟ وهل سيبحث عن حملة أخرى يؤكد بها دوره الرئيس في محاربه الإرهاب أم يبدأ الاستعداد للعمل السياسي على غرار سيناريو مصر؟ وكذلك ما هو مستقبل التحالفات التي عقدتها القيادة العامة في حروبها في المنطقة الشرقية، كالتحالفات القبليّة والتحالف مع السلفيين؟ وما هو الدافع لهذه الأطراف الهجينة للاستمرار في هذا التحالف؟ وإلى أيّ مدى سيؤثر هذا الخليط (القبليّ والعسكريّ والدينيّ) على تماسك القوّات المسلحة ومستقبلها؟ المسألة الثانية: إلى أيّ مدى سيؤثر الدعم المصري والإماراتي الكبير والحاسم، للقوّات المسلحة في حروبها على الإرهاب، على صناعة القرار ومستقبل ليبيا السياسي؟ أيّا كانت الإجابات، فإنّ المشهد السياسي والعسكري في ليبيا بعد سقوط درنة يحتاج إلى إعادة قراءة من جديد.

المقترحات : ما الذي يمكن/يجب فعله؛ لضمان استقرار المدينة؟

أولويات مرحلة ما بعد سقوط درنة تتمثل في ثلاث نقاط رئيسية: المصالحة المحليّة والمناطقية بين سكان درنة وضواحيها؛ الاستقرار الأمني للمدينة وعودة الحضور الحكومي بها؛ وتسوية سياسية حقيقية دون إقصاء لأحد. إذا فشلت القيادة العامة في وضع استراتيجية واضحة لمرحلة ما بعد سقوط درنة، وانصبّ اهتمامها على الانتصار العسكري السريع دون الأخذ بالاعتبارات الأخرى؛ فإنّ ذلك سيؤخر استقرار المدينة وسكانها لفترة طويلة، مثلما يحدث في بنغازي.

4. مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول في الإدارة المحلية، طرابلس، 14 يونيو 2018



- المصالحة المحلية في مدينة درنة هي حاجة ماسة وضرورية لاستقرار المدينة، ولكسر العزلة الاجتماعية المفروضة عليها منذ سنوات. ويجب أن تبدأ عملية المصالحة لسكان المدينة فيما بينهم، ولسكانها مع ضواحيها، فور انتهاء العملية العسكرية. كخطوة أولى، على مدينة درنة تأسيس مجلس للحكماء والأعيان، بشخصيات توافقية، وتمثيل متساو لكل مكونات المدينة. وجود هذا المجلس ضرورة قصوى، بحيث يشرف على عودة النازحين، ومتابعة أحوال المقبوض عليهم، والنظر في التهم الموجهة لهم؛ تجنباً لأي اعتقالات تعسفية أو تهمة كيدية، أو أعمال انتقامية. كما تقع عليه مسؤولية السعي لجبر النسيج الاجتماعي بين مدينة درنة وضواحيها. وفي السياق نفسه، بإمكان البعثة الأممية المشاركة في دعم التحقيقات ضد الأفعال المرتكبة أثناء الحرب، من كل الأطراف، وضمان شفافيته.
- الاستقرار الأمني للمدينة هو التحدي الأقرب، ويمثل أولوية في نظر السكان المحليين. لكن السؤال الأهم من سيقوم بتأمين المدينة؟ كما سبق وذكرنا فإن الميليشيات القبليّة تمثل تهديداً للاستقرار الأمني، وعلى القيادة العامة بذل الجهد لإبعادهم تماماً عن درنة، والبدء الفعلي في تفكيكها، لما تشكله من خطر على السلم الاجتماعي بالمدينة. وأياً كانت القوة التي تؤمن المدينة، عليها أن تكون قوة مشتركة بحيث تتضمن أفراداً وعسكريين من داخل المدينة، مع عودة للأجهزة الأمنية المعطلة منذ سنوات، مع استبعاد تام للميليشيات القبليّة.
- على المدى القريب، فإن دخول المواد الغذائية والدوائية والسيولة المالية في الأيام الأولى سيساهم في عودة الحياة الطبيعية للمدينة، ويعطي الشعور بالأطمئنان لسكانها وأنهم غير مستهدفين، ولا يتم عقابهم جماعياً.
- أمّا على صعيد إدارة الحكم المحلي، فسيكون من المهم لاستقرار المدينة توحيد التمثيل السياسي، وإنهاء صراع الشرعية للمجالس المحلية.
- استئناف عمل المجلس البلدي المكلف من القيادة العامة، و التابع للحكومة المؤقتة البيضاء، والذي كان له دور كبير في استمرار الحياة بالمدينة أثناء الحصار، سيشكل خطوة عملية وفورية، لتسيير شؤون المدينة بعد الحرب، خصوصاً وأنّ هناك رغبة شديدة للأهالي لإنهاء حالة الصراع والذهاب إلى الاستقرار. على أن يعود البلدي المكلف للعمل من داخل المدينة ويقدم نفسه كمثل للمدينة كلها، دون إقصاء لموظفي القطاعات الخدمية الذين كانوا يتبعون المجلس المحلي المنتخب التابع لحكومة الوفاق بترابلس. أيضاً من المهم جداً أن تقوم القيادة العامة للقوات المسلحة بالتفريق بين العمل السياسي والعمل العسكري، وعدم التضيق (الملاحقة أو الاعتقال) على أعضاء المحلي المنتخب.
- أمّا على المدى المتوسط فمن الضروري أن يكون ممثلو المدينة من اختيار السكان أنفسهم دون فرض من أحد. إجراء انتخابات بلدية سيكون خطوة هامة لإنهاء قضية التمثيل السياسي ورجوع الحياة السياسية للمدينة التي لم تشهد انتخابات منذ 2012. ولا تملك تمثيلاً منتخبا بشكل مباشر وشامل في الهيئات التشريعية والدستورية. اعتراف رئيس البلدي المكلف أنّه غير منتخب وأنّ دوره مؤقت، وعدم ممانعته من أن تختار المدينة من يمثلها في أقرب فرصة⁵ بادرة إيجابية. كما أنّ الدعم الدولي ودعم البعثة الأممية إلى ليبيا سيكون له دور فعال في الدفع نحو عقد الانتخابات المحلية. ورغم أهمية هذه الخطوة إلا أنّ عقد هذه الانتخابات سيواجه تحديات كبيرة على رأسها سماح القيادة العامة بها؛ إذ لم تشهد المنطقة الشرقية منذ عملية الكرامة منتصف 2014 أي انتخابات محلية.

5. مقابلة هاتفية مطوّلة أجراها الكاتب مع رئيس المجلس البلدي المكلف احميدة تريح ، 12 يونيو 2018.

Middle East Directions
Robert Schuman Centre
for Advanced Studies

European University Institute
Via Boccaccio, 121
50133 Florence
Italy

Contact:

email: MED.Libya@eui.eu
website: middleeastdirections.eu

Robert Schuman Centre for Advanced Studies

The Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS), created in 1992 and directed by Professor Brigid Laffan, aims to develop inter-disciplinary and comparative research on the major issues facing the process of European integration, European societies and Europe's place in 21st century global politics. The Centre is home to a large post-doctoral programme and hosts major research programmes, projects and data sets, in addition to a range of working groups and ad hoc initiatives. The research agenda is organised around a set of core themes and is continuously evolving, reflecting the changing agenda of European integration, the expanding membership of the European Union, developments in Europe's neighbourhood and the wider world.

Middle East Directions

The MIDDLE EAST DIRECTIONS Programme, created in 2016, is part of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS). It has the ambition to become an international reference point for research on the Middle East and North Africa Region, studying socio-political, economic and religious trends and transformations. The programme produces academic outputs such as working papers and e-books. It also liaises with policy makers with a wide range of policy briefs, policy report and analysis.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute or the European Commission.

© European University Institute, 2018
Content © Al-Zubayr Salem, 2018

doi:10.2870/070267
ISBN:978-92-9084-700-7
ISSN:2467-4540